IDB.31/6

Distr.: General
21 April 2006
Arabic
Original: English

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مجلس التنمية الصناعية
الدورة الحادية والثلاثون
فيينا، ٦-٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت
تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠٠٦-٢٠٠٩، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب

تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠٠٦-٢٠٠٩

مذكرة من الأمانة

توفّر هذه المذكرة تقريرا عن تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠٠٦-٢٠٠٩، وتلخّص النهج المتبع إزاء الوثائق المعدّة في إطار هذا البند.

أولا- مقدّمة

١- نظر المؤتمر العام في دورته الحادية عشرة في اقتراحات المدير العام المتعلقة بالإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠٠٦-٢٠٠٩، بالصيغة المقدّمة في الوثيقة GC.11/12. ونظر المؤتمر أيضا في الوثائق المتعلقة ببيان الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد، بما فيها تقرير أُعد عقب مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن ذلك الموضوع. ورغم أن المؤتمر اعتمد بيان الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد (القرار م ع-١١/ق-٤)، لم يُعتمد أي قرار أو مقرّر بشأن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠٠٦-٢٠٠٩.

٢- ولدى النظر في النهج المتبع إزاء الوثائق المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال، وضعت الأمانة في اعتبارها التطورات الملخصة في الفقرة ١ أعلاه وكذلك التقرير السنوي عن أنشطة المنظمة في عام ٢٠٠٥ المقدّم إلى هذه الدورة (IDB.31/2 وAdd.1). ونظر كذلك

لدواعي الوفر، طُبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويرجى من أعضاء الوفود التكرّم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.

230206 V.06-53236 (A)

في القيود التي تفرضها الميزانية فيما يتعلق بالوثائق الصادرة إلى أجهزة تقرير السياسات، وفي اهتمام الدول الأعضاء بتجنب التداخل بين الوثائق.

٣- ولهذه الأسباب، صدر تقرير أكثر تفصيلا بشأن تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠٠٦-٢٠٠٩، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب على شكل ورقة غرفة مؤتمرات (IDB.31/CRP.2). وتستخدم تلك الوثيقة الشكل الموضوعي الوارد في بيان الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد وتشير إلى ثلاثة مجالات تركيز هي: التخفيف من حدة الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية وبناء القدرات التجارية والبيئة والطاقة، إضافة إلى عدد من النهوج المتعددة الجوانب. وبالإضافة إلى ذلك، يؤكد الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠٠٦-٢٠٠٩، بصورة خاصة، التعاون فيما بين بلدان الجنوب كما يتضمن إشارة خاصة إلى برنامج البحوث وإلى الدراسات الاستقصائية بشأن القدرة على المنافسة. ولذلك فإن تنفيذ هذه الأنشطة مشمول أيضا في ورقة غرفة المؤتمرات. وعلاوة على ذلك، ونظرا إلى الأهمية المتزايدة التي تعطيها اليونيدو لمفهوم الإدارة القائمة على النتائج، جرى بذل جهد خاص في ورقة غرفة الاجتماعات للتركيز على النتائج الإنمائية المتحققة أو المعتزمة للأنشطة التي يُضطلع بها في سياق الإطار البرنامجي.

٤- وتحقيقا للكفاءة وتجنّب الازدواجية في التقارير المقدّمة إلى أجهزة تقرير السياسات، من المعتزم أن يجري في الأعوام المقبلة إدراج تنفيذ الإطار البرنامجي في التقارير السنوية عن أنشطة المنظمة.

٥- وتشير هذه الوثيقة إلى مسألتين لهما صلة خاصة في هذا السياق هما: الحاجة إلى لامركزية فعالة تتمثل بنقل وظائف وأنشطة المنظمة إلى الميدان، والحاجة إلى حشد موارد مالية كافية. وقد أوليت هاتان المسألتان أهمية عالية في الأشهر الأولى من الفترة الحالية للإطار البرنامجي وأنشأ المدير العام فريق عمل لتحليلهما وتقييمهما وإبلاغه بناء على ذلك.

ثانيا- الوجود الميداني

٦- يشير بيان الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد التي أقرها المؤتمر العام إلى عدد من الأبعاد والمسائل الإقليمية ذات الصلة بدعم تنفيذ أنشطة اليونيدو البرنامجية. ومن هذه المسائل كانت الحاجة إلى لامركزية فعالة تتمثل بنقل وظائف وأنشطة المنظمة إلى الميدان موضع تركيز للجهود الرئيسية التي بذلتها الأمانة للاستجابة لتكليف الدول الأعضاء لها. وقد أوليت هذه المسألة أولوية عالية في الأشهر الأولى من الفترة الحالية للإطار البرنامجي وأُنشئ فريق عمل لتحليل وتقييم وجود اليونيدو الميداني.[1]

(1) ترد في الوثيقة المقدّمة في إطار البند ٥ (IDB.31/8) معلومات مفصلة عن تنفيذ اتفاق التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧- وقد أدّت تلك الجهود إلى وضع سياسة التنقل الميداني الجديدة في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، التي تمثل مَعْلماً بارزاً في تاريخ عملية إصلاح اليونيدو. وتجسّد هذه السياسة اعترافا واضحا من اليونيدو بالأهمية الحاسمة للخدمة الميدانية الفعالة بالنسبة للمنظمة وتتلاءم بشكل وثيق مع التركيز القطري لعملية الإصلاح الأوسع في الأمم المتحدة. وتنص السياسة الجديدة، التي جرى بعناية تقييم جدواها واستدامتها، على تعيين أو إعادة تعيين الموظفين المعينين دوليا في الميدان بغية تلبية المتطلبات العملياتية للمنظمة. وهي بذلك تنهي التمييز غير المسوَّغ بين التعيينات في الميدان وفي المقر وترسي إمكانية التنبؤ فيما يتعلق بمدة التعيينات في الميدان. وهي تتوخى تقديم دورات إعداد وتوجيه للموظفين الذين يجري اختيارهم للخدمة الميدانية ورصد النتائج المتحققة، وكذلك تخصيص الأموال لصوغ البرامج وأنشطة المحفل العالمي في المكاتب القطرية والإقليمية. وستعزز السياسة الجديدة إلى حد كبير قدرات موظفي اليونيدو في الميدان وتكفل التبدّل الصحيح والمنتظم بين موظفي المقر والميدان وتوفر طريقا واضحا للتطور الوظيفي لدى الموظفين المكلفين بالعمل في الميدان.

ثالثا- توفير الأموال للتنمية

٨- يشدّد بيان الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد تشديدا قويا على حشد موارد مالية كافية لدعم الأنشطة البرنامجية. ووفقا لما ورد في التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥، أُحرز تقدم كبير فيما يخص زيادة حصة صندوق التنمية الصناعية والصناديق الاستئمانية في إجمالي الأموال التي تحشدها اليونيدو مقارنة بالحصة المتأتّية من مصادر متعددة الأطراف. ففي عام ٢٠٠٥، تأتّى أكثر من ٦٠ في المائة من الأموال الجديدة من تلك المصادر التي هي مصادر حكومية بصورة رئيسية بينما تأتّى ما يزيد قليلا على ثلثها من صناديق متعددة الأطراف. وقد نتج النمو كله تقريبا في التمويل الإجمالي في السنوات الأخيرة عن النمو في صندوق التنمية الصناعية والصناديق الاستئمانية. وترى الأمانة أن زيادة التمويل نتجت جزئيا عن زيادة التركيز في مجالات توجد للمنظمة فيها، ويُعترف أن لها فيها، ميزات تنافسية قوية وحيث تستجيب للطلب المتزايد والأولويات العالمية المتفق عليها. وسوف تواصل اليونيدو تنمية وتعزيز أهمية مجالات التركيز هذه وتهدف في الوقت نفسه إلى مواصلة زيادة تعاونها الوثيق مع المنظمات التكميلية بحيث تكون قادرة على تقديم خدمة أكمل إلى زبائنها وإلى الجهات المانحة على السواء. ومن المتوقع أن يؤدي هذا إلى استمرار التطور الإيجابي القوي لتمويل برامج اليونيدو ذات الأولوية.

٩- وتعتقد اليونيدو أن هناك إمكانية قوية في حشد موارد إضافية من مرفق البيئة العالمية الذي لا يجري استغلاله استغلالا تاما. فمنذ عام ٢٠٠٣، أُتيحت لليونيدو إمكانية الوصول مباشرة إلى أموال مرفق البيئة العالمية فيما يتصل بمجال التركيز المتعلق بالملوّثات العضوية العصية التحلل وذلك من خلال وضعها كوكالة تنفيذية في إطار الفرص الموسعة، ما أتاح

للمنظمة أن تحقق نجاحا خاصا في الحصول على التمويل في هذا المجال. بيد أن الأمر ليس كذلك في مجالات التركيز الأخرى الخاصة بمرفق البيئة العالمية حيث توجد لليونيدو مكانة جيدة وخبرة داخلية وحيث تقوم بتعزيز المشاريع في ميادين مثل تغير المناخ والمياه الدولية وتدهور الأراضي. وهنا يتعين على اليونيدو أن تقدم المشاريع، باعتبارها وكالة تنفيذية، من خلال إحدى وكالات التنفيذ الثلاث (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليوندیب) أو برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) أو البنك الدولي) بغية الوصول إلى أموال مرفق البيئة العالمية. ووفقا لهذا الترتيب، حتى حيث يوجد دعم قطري قوي للمشاريع، حدثت تأخيرات كثيرة في الموافقة على المشاريع و لم يكن في المستطاع حتى وضع الصيغة النهائية لعدد لا يستهان به من المشاريع. ومن ثم، فإن هناك سببا وجيها لدى اليونيدو للسعي لكي تُمنح، في جميع مجالات التركيز ذات الصلة ببرنامج عملها، نفس إمكانية الوصول المباشر التي توجد لديها في مجال التركيز المتعلق بالملوثات العضوية العصية التحلل. وهذا يتماشى حسنا مع الاهتمام الذي أبداه مجلس مرفق البيئة العالمية في إمكانية الوصول المباشر الأوسع لشركاء المرفق إلى أموال المرفق. وتقوم الأمانة حاليا بمقارنة مجالات القوة النسبية للوكالات التنفيذية في صوغ وتنفيذ مشاريع مرفق البيئة العالمية في جميع مجالات التركيز.

رابعا- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

١٠- ربما يود المجلس أن يحيط علما بالمعلومات المقدّمة في إطار بند جدول الأعمال هذا، ولا سيما ما يتعلق بوضع اليونيدو باعتبارها وكالة تنفيذية لأموال مرفق البيئة العالمية. وربما يود المجلس أيضا أن يحيط علما بما يعتزم اجراؤه في الأعوام المقبلة لإدراج تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل في التقارير السنوية عن أنشطة المنظمة.